التوتر يعود بقوة بعد اتهاماته للدوحة خلال اجتماع لـ«الجامعة» حول ليبيا

«الخليجي» يستنكر اتهامات مندوب مصر بالجامعة العربية لقطر

عبدالفتاح السيسي

عبداللطيف الزياني

■ الزياني : التصريحات المصرية لا تساعد على ترسيخ التضامن العربي في الوقت الذي تتعرض فيه أوطاننا العربية لتحديات كبيرة تهدد أمنها واستقرارها وسيادتها

■ الخارجية القطرية: تصريح المندوب المصري «موتور» ويخلط بين ضرورة مكافحة الإرهاب وقتل وحرق المدنيين بطريقة همجية

■ عادل: قطر كشفت عن موقفها الداعم للإرهاب

■ الدوحة تستدعي سفيرها لدى القاهرة «للتشاور»

عواصم - «وكالات»: عاد التوتر بقوة الى العلاقات القطرية المصرية على خلفية تنفيذ القاهرة غارات في ليبيا، فيما اعلن مجلس التعاون الخليجي وقوفه الى جانب قطر في هذا الخلاف وتنديده باتهام مصر لها بدعم الارهاب.

واستدعت قطر سفيرها في مصر "للتشاور" اثر الخلاف الذي نشب بين البلدين خلال اجتماع للجامعة العربية بسبب الضربة الجوية المصرية التي استهدفت تنظيم "الدولة الاسلامية" في ليبيا بعد ذبحه 21 قبطيا مصريا، كما افادت وكالة الانباء القطرية الرسمية فجر الخميس.

وقالت الوكالة نقلا عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية ان "دولة قطر استدعت سفيرها لدى القاهرة للتشاور على خلفية تصريح" ادلى به مندوب مصر لدى الجامعة العربية الاربعاء واتهم فيه الدوحة ب"دعم الارهاب".

وبحسب وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية فان الموقف المصري جاء ردا على تحفظ الدوحة على بند في بيان اصدرته الجامعة يؤكد "حق مصر في الدفاع الشرعي عن نفسها وتوجيه ضربات للمنظمات الإرهابية".

ونقلت الوكالة عن مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية طارق عادل قوله انه "وفقا لقراءتنا في مصر لهذا التحفظ القطري، فإنه بات واضحا ان قطر كشفت عن موقفها الداعم للإرهاب".

وردت الدوحة بعنف على التصريح المصري، واصفة اياه بانه "موتور" و"يخلط بين ضرورة مكافحة الإرهاب وبين قتل وحرق المدنيين بطريقة همجية".

وقالت الخارجية القطرية في بيان منفصل اوردته "قنا" ان "دولة قطر تستنكر هذا التصريح الموتور الذي يخلط بين ضرورة مكافحة الإرهاب وبين قتل وحرق المدنيين بطريقة همجية لم يلتفت لها مصدر التصريح" الذي "جانبه الصواب والحكمة ومبادئ العمل العربي المشترك".

واوضح البيان ان التحفظ القطري على الغارة المصرية "جاء متوافقا مع اصول العمل العربي المشترك الذي يقضي بأن يكون هناك تشاور بين الدول العربية قبل قيام إحدى الدول الأعضاء بعمل عسكري منفرد في دولة عضو أخرى لما قد يؤدي هذا العمل من أضرار تصيب المدنيين العزل".

وبحسب البيان القطري فان الدوحة تحفظت ايضا على دعوة الجامعة العربية الى رفع الحظر الدولي المفروض على ارسال اسلحة الى ليبيا، معللة هذا الموقف برفضها "تقوية طرف على حساب طرف آخر قبل تهيئة الحوار وتشكيل حكومة وحدة وطنية يكون لها الحق بطلب رفع الحظر بالنيابة عن الشعب الليبي الشقيق".

وطالبت الخارجية القطرية القاهرة ب"عدم الزج باسم قطر في أي فشل تقوم به الحكومة المصرية"، مشددة على "تأكيد دولة قطر تشجيعها وإدانتها للعمل الإجرامي" الذي ارتكبه الفرع الليبي لتنظيم الدولة الاسلامية باعدامه 21 قبطيا مصريا.

وفي سياق متصل، ندد مجلس التعاون الخليجي الخميس بالاتهامات المصرية لقطر.

واعرب الامين العام للمجلس عبد اللطيف الزياني في بيان عن "رفضه للاتهامات التي وجهها مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية الى دولة قطر بدعم الارهاب" ووصفها بانها "اتهامات باطلة تجافي الحقيقة وتتجاهل الجهود المخلصة التي تبذلها دولة قطر مع شقيقاتها دول مجلس التعاون والدول العربية لمكافحة الارهاب والتطرف على جميع المستويات".

واعتبر الزياني ان التصريحات المصرية "لا تساعد على ترسيخ التضامن العربي في الوقت الذي تتعرض فيه أوطاننا العربية لتحديات كبيرة تهدد أمنها واستقرارها وسيادتها".

وتدهورت العلاقات بين القاهرة والدوحة منذ اطاحة الجيش المصري عام 2013 بالرئيس الاسلامي السابق محمد مرسي المدعوم من قطر.

الا ان العلاقات تحسنت نسبيا مؤخرا في خضم مصالحة خليجية بين قطر والدول الاخرى في المجلس الداعمة للرئيس عبد الفتاح السيسي. كما افرج القضاء المصري عن ثلاثة صحافيين كانوا يعملون لحساب قناة الجزيرة الانكليزية واتهموا بدعم الاخوان المسلمين ونشر اخبار كاذبة.

السيسي يرأس اجتماعاً مشتركاً في السلوم ... وغارات مصرية جديدة على درنة وسرت خلال أيام

خليفة حفتر

«طرابلس - «وكالات»: أعلن طارق الجروشي، عضو لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب الليبي، ونجل قائد القوات الجوية الليبية صقر الجروشي، على صفحته على «فيسبوك» «أن «منطقة السلوم شهدت صباح الاربعاء اجتماعا كبيرا ضم قيادات للجيشين الليبي والمصري برئاسة رئيس جمهورية مصر عبد الفتاح السيسي لبحث مستجدات العملية العسكرية المشتركة وضبط الخطة اللازمة لضرب الإرهابيين المتحصنين في المدن التي تقع بين حدود البلدين».

من جانبها أكدت قيادات عسكرية بالمنطقة الغربية مشاركتها في اجتماع الأربعاء، موضحة انه ضم قادة عسكريين رفيعي المستوى من الجانبين، وانتهى بوضع خطط لاستهداف أوكار الإرهاب في مدينتي درنة وسرت.

وكشفت المصادر أن عمليات عسكرية مصرية جوية تساندها عملية برية لمدة ستنطلق خلال يومين في كلا المدينتين وسط ترحيب كبير بالاتفاق من الجانب الليبي.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تفقد القوات المصرية على الحدود بين البلدين.

يشار إلى أن رئيس الحكومة الليبية المؤقتة عبد الله الثني طالب الدولة المصرية في بيان له الأربعاء باستمرار عملياتها العسكرية على مواقع الإرهاب في ليبيا بالتنسيق مع الجانب الليبي.

إلى ذلك، كشفت مصادر مصرية أن مصر تستعد لتوجيه ضربات عسكرية جديدة في ليبيا وتحديدا في مدن درنة وسرت ومصراتة واجدابيا بعد التنسيق الكامل مع الجانب الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر مؤكدة أن ليبيا أصبحت مسرح عمليات عسكرية مفتوح.

وقالت المصادر إن الضربة القادمة غير معروف موعدها بعد وإن زيارة السيسي الأربعاء إلى المنطقة العسكرية الغربية في مرسي مطروح على الحدود مع ليبيا كانت للاطمئنان على جاهزية القوات واستعدادها لتنفيذ المهام المكلفة بها، مضيفة أن السيسي قام من داخل إحدى الطائرات بإستطلاع الحدود الغربية ومناطق إنتشار الوحدات والتشكيلات والدوريات المقاتلة المكلفة بتأمين خط الحدود الدولية.

من جانب آخر كشفت مصادر صحافية مصرية بارزة عن قيام قوات خاصة مصرية بعملية إنزال معقدة في مدينة درنة الليبية الاربعاء أسفرت عن مقتل 155 داعشيا وأسر 55 آخرين تم نقلهم إلى القاهرة على متن طائرات حربية، مؤكدة أن العملية البرية المصرية كانت بالتنسيق مع القوات الليبية بقيادة اللواء خليفة حفتر».

حكومة طرابلس: لا وجود لـ«داعش» على أرضنا ... والأقباط لم يذبحوا على سواحلنا

صورة من الفيديو الذي بثه تنظيم الدولة الإسلامية لذبح الأقباط الـ 21

طرابلس - «وكالات»: زعم رئيس المجلس الأعلى للدفاع في حكومة الإنقاذ بليبيا، خليفة الغويل، أن فيلم ذبح الأقباط المصريين لم يصور على السواحل الليبية، فليس في ليبيا شواطئ مثل تلك التي ظهرت في الفيلم الذي بثه التنظيم الإرهابي.

وقال لـ«الخبر الجزائرية»: «تقدم مصر بطلب التدخل العسكري هذا من شأنها، لكن طلب الدعوة للتدخل ليس من صلاحياتها، ونحن طلبنا تشكيل لجان دولية للتحقيق في حقيقة (مقتل 21 قبطيا مصريا)، أما من جانبنا فقد شكلنا لجنة تحقيق في هذه القضية وشكلنا قوة لحماية مدينة سرت، ولكننا لم نجد أي أثر (لداعش) أو لجثث ضحاياه المفترضين من المصريين، فنحن نحارب التطرف الديني والإرهاب، وإذا كانت هذه الجماعات موجودة على أرض ليبيا فأين هي هذه الجماعة وأين جثث ضحاياها، وبالنسبة لنا، الفيلم (الذي عرض عن ذبح داعش لـ21 قبطيا مصريا) مفبرك ولا أصل له.

وتابع قائلا: نحن كحكومة نطالب بالتحقيق الدولي في الأمر، وإثبات ما إذا كان هذا الأمر (ذبح 21 قبطيا) موجودا أو لا، قبل أن اتهمك بشيء لا بد أن أثبت ذلك، ونحن نطالب بأن يثبتوا (المصريون) إنهم (القتلة وجثث الضحايا) موجودون في ليبيا، فليس لدينا في ليبيا شواطئ مثل تلك التي ظهرت في الفيلم (الذي بثه التنظيم الإرهابي)، فكي ترتكب جريمة بذلك الحجم لا بد أن يتركوا آثارا لها، لكن لا أثر لهذه الجريمة، وأنا أجزم جزما تاما بأن هذه الجريمة لم تحدث في ليبيا، وإن كان من يقول العكس فما هو دليله على ذلك، فأين هؤلاء الذين قاموا بالجريمة وأين هي الجثث، نطالب المصريين بأن يبينوا من هؤلاء الأشخاص (المصريين الذين ذبحوا)؟ ما هي أسماؤهم؟ ماذا يعملون في ليبيا، ومن هو كافلهم؟.

ليبيا ومصر تطالبان بفرض حصار بحري ... ورفع حظر السلاح

الأمم المتحدة - «وكالات»: طلبت ليبيا ومصر من مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء رفع حظر السلاح عن ليبيا وفرض حصار بحري على المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة ومساعدتها في بناء جيشها حتى تتمكن من التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المتطرفة.

وانزلقت ليبيا إلى اقتتال بين الفصائل المختلفة وهو ما أشاع حالة من انعدام القانون تقريبا بعد مرور نحو أربع سنوات على سقوط معمر القذافي. وتتنافس حكومتان تدعمهما فصائل مسلحة مختلفة على السيطرة على البلاد التي باتت بسبب الفوضى مرتعا للإسلاميين المتطرفين.

وانعقد مجلس الأمن لبحث الوضع في ليبيا بعد أن بث تنظيم الدولة الإسلامية تسجيلا يصور نحر 21 مصريا مسيحيا. وردت مصر بضربات جوية يوم الاثنين على معسكرات للمتشددين ومواقع تدريب ومناطق لتخزين السلاح في ليبيا.

وقال دبلوماسيون إن الأردن أبلغ أعضاء المجلس خلال مشاورات مغلقة بعد الاجتماع أنه يعتزم توزيع مشروع قرار بخصوص ليبيا.

وقال الأردن إن نص مشروع القرار سيقترح رفع حظر الأسلحة عن الحكومة الليبية وإدانة محاولات تزويد أطراف أخرى بالسلاح ودعم المساعي الليبية لمكافحة الارهاب.

وألقى وزير الخارجية الليبي محمد الدايري كلمة أمام المجلس قال فيها «يتحتم على المجتمع الدولي الذي ساعد الليبيين في التخلص من النظام الدكتاتوري السابق ثم تركه فريسة وللأسف فريسة للفراغ الأمني أن يتحمل مسؤولياته القانونية والأدبية في المساعدة العاجلة على إعادة هيكلة الجيش وتسليحه حتى يؤدي مهامه على النحو المطلوب.»

ويسمح للحكومة الليبية بالفعل باستيراد الأسلحة والمواد ذات الصلة بموافقة لجنة تابعة لمجلس الأمن الدولي تشرف على حظر الأسلحة الذي فرض عام 2011 عندما قمعت قوات القذافي المحتجين المطالبين بالديمقراطية.

وتدعو لجنة مجلس الأمن لليبيا منذ فترة طويلة أن تكثف من مراقبة حركة السلاح وسط قلق من أن يصل بعض أسلحة الحكومة في النهاية إلى أيدي جماعات متشددة.

وأيد وزير الخارجية المصري سامح شكري الدعوة لرفع حظر السلاح وكذلك فرض حصار بحري في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة لمنع وصول الأسلحة لأيدي المتشددين.

ودعا شكري في كلمته إلى «تفعيل الإجراءات العملية للحيلولة دون وصول السلاح إلى كافة الميليشيات غير الحكومية والأطراف غير المنتمية إلى الدولة الليبية عبر فرض رقابة بحرية وحصار على صادرات السلاح إلى المناطق والتنظيمات الخارجة عن سيطرة الدولة.»

وقال أيضا إنه ينبغي السماح للدول الراغبة في مساعدة ليبيا على مجابهة الإرهاب بأن تفعل ذلك طالما كانت هناك موافقة وتنسيق مع «الحكومة الليبية الشرعية».

وقال برناردينو ليون مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليبيا «لا يمكن هزيمة الإرهاب في ليبيا إلا من خلال الإصرار السياسي والمؤسسي لحكومة ليبية موحدة وهو ما يتطلب دعما قويا لا لبس فيه من المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجه ليبيا.»

وأضاف «في ليبيا.. وجدت الدولة الإسلامية أرضا خصبة في عدم الاستقرار السياسي المتزايد بعد الثورة واستفادت ايضا من ضعف مؤسسات الدولة وقطاع الأمن الحكومي.» أما إيطاليا فقد دعت إلى تحرك دولي عاجل لوقف انزلاق ليبيا الى الفوضى، وفي مجلس الأمن كرر سفيرها سيباستيانو كاردي الوعد بالمساعدة في مراقبة أي وقف لإطلاق النار وتدريب القوات المسلحة الليبية في إطار مهمة تتولاها الأمم المتحدة.

قوات فجر ليبيا التي تنضوي تحتها ميليشيات إسلامية تتقاسم السيطرة على ليبيا مع قوات حكومة طبرق